التكليف النهائي لمقدمة في السياسات العامة

ستناقش الورقة السياسات التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في تنظيم أمور الوافدين و التعامل مع أزمة الزيادة في العمالة الوافدة، و التي تعتبر أزمة حقيقية لاقتصاد الخليج و بنيته الاجتماعية على حد تعبيرهم، و التي في الوقت نفسه و في الاتجاه الآخر ساهمت في الحفاظ على حقوق العمالة الوافدة، و كل ذلك نم العمل عليه من قبل مجموعة من الوزارات و مختصيها للوصول إلى شكل مختلف من إدارة العمالة الوافدة و شؤونهم و في نفس الوقت محاولة تجنب التداعيات السلبية لهذه الظاهرة التي تتواجد في الخليج بشكل عام و بشكل أكبر و خاص في المملكة العربية السعودية.

مع بداية الطفرة النفطية في السبعينات لم يتجاوز عدد الوافدين في السعودية 13% و استمر هذا العدد بالازدياد حتى وصل إلى ما يزيد عن 50% في الوقت الحالي و هذا الازدياد بالنسبة لزيادة عدد المواطنين كان مؤشرا مهما للحكومة السعودية للالتفات لهذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية.

أيضا مع اعتماد السعودية على نظام اقتصادي مغلق معتمد على الحكومة و صادراتها من النفط في المقام الأول ثم الخدمات الحكومية ثم الخدمات الخاصة من حركة شركات الفنادق و المطاعم، و هذا النظام سبب ضغطا كبيرا على الحكومة إذ أنه تم الاعتماد بالمقام الأول على العمالة الوافدة في تشغيل أغلب المدخلات الاقتصادية، الحكومة هي مصدر المال و الدعم ، و كان تحويل الأموال من العملة المحلية إلى عملة البلد الذي قدم منه الوافد بشكل كبير من المؤشرات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة و تم استخدامه بشكل كبير على المستوى الإعلامي لحشد المواطنين و تهيئتهم للسياسات التي ستتخذها الحكومة.

مما أثر في الناحية الاقتصادية سرعة النمو الحضاري و الاقتصادي في السعودية و التي ساهم تواجد الوافدين فيه بالمقام الأول, لكن على المدى البعيد أثر ذلك على الاكتفاء الذاتي للحكومة من الأيدي العاملة الوطنية إذ أنها لا تمتلك الخبرة و الحرفية الكافية للعمل و الإنتاج و دعم الاقتصاد و تنميته و زيلدة معدلات البطالة و الاعتماد على الوظائف الحكومية التي لا تتطلب أو تحتوي على معدل كبيرر من التنمية أو الاعتماد على البرامج الحكومية لدعم العاطلين عن العمل.

الإعلام

لعب الإعلام الدور الأكبر في توجيه المعلومات و الدراسات التي توصلت لها الحكومة و تعريف الشعب بها، و الذي يضمن إعداد الشعب للسياسات الجديدة التي سيتم اتخاذها و تغير من شكل أو نمط الحياة المعتاد عليه مما يزيد على 7 عقود تقريبا، فالتركيز على عرض العشوائيات التي يسكن فيها الوافدون و إعداد التقارير و عرضها يساعد على وضع صورة في ذهن المواطن على أنه في خطر أمني حقيقي و أن الوافدين يجتمعون في أماكن يفرضون فيها بيئاتهم و عاداتهم، و هذا الأمر يعتبر طبيعيا لكن مع التأثير الإعلامي يجعله مهول، أيضا عمل الإعلام على عرض الحوالات المالية الخارجية، و أعداد الوافدين الجدد، و نسب بعض المشاكل للوافدين ارتفاع العقارات في المدن الكبرى بشكل غير مسبوق و ارتفاع بعض السلع الغذائية الأساسية، و عرض الحوادث الجنائية كالسرقة و تهريب المخدرات و القتل التي تحتوي العنصر الوافد حتى مع مشاركة الوافدين و تسمية جنسية الوافد، و كان كل فترة يتناول الإعلام جنسية يوجه التركيز و الزخم ضده.

المجتمع المدني

المجتمع المدني هو المستهدف الأكبر في هذه السياسات، إذ أنه تلعب دورا محوريا في تغييره فكريا و سلوكيا، و سبق و أن تأثر بالآلة الإعلامية، و ظهرت بعض العناصر التي تعاملت بشكل غير أخلاقي مع الموضوع من استهداف للعمالة و جعلهم كشماعة لكثير من المشاكل، و أيضا حافظ البعض الآخر على نظرة متوازنة و راغبة في التغيير للأفضل في مصلحة المواطنين من تقليل اعتمادهم على الوافدين في خدمتهم في كل مكان، و في كل المناصب، من المؤكد أن أصحاب الرأي من اقتصاديين و مسؤولين في مناصب حكومية أو إدارية كبرى ساهموا بشكل كبير و مع التفصيل في هذا لشأن و إكمال الكثير من الصور المغيبة عن عامة المجتمع المدني في شقيها الإيجابي و السلبي، و من المساهمين أيضا بعض الفنانين و المشهورين على وسائل التواصل الاجتماعي و الذين قد أدلوا ببعض آرائهم على المستوى الشخصي و لا نستطيع التأكد من توجيه الحكومة لهم لفعل ذلك أم لا، لذلك وضعتهم في خانة المجتمع المدني.

الأحزاب السياسية

لا يوجد في السعودية أحزاب سياسية لكن يوجد مجلس للشورى و الذي يتم اختياره من قبل الحكومة و الذي يستحيل أن يكون كله من نفس الاتجاه الفكري و قد يحمل البعض أجندات، أو تستخدمهم الحكومة في التمهيد لبعض القرارات و السياسات من خلال عرضها في المجلس و عرض آراء أعضاء المجلس و عرض بعض التفاصيل عما سيتم القيام به.

المنظمات الدولية

لطالما ذكرت المنظمات الدولية و خصوصا منظمة حقوق الإنسان عن تقصير الحكومة السعودية في جانب حقوق الإنسان بما يخص نظام الكفالة و ما يتعرض له بعض العمال الأجانب من تسلط أرباب العمل عليهم إذ أنه يملك القدرة على إنهاء كل ما يخصه داخل المملكة و إعادته إلى موطنه، و في بعض الحالات حتى بدون أخذ أتعابه، فكان هذا الأمر ورقة ضغط ضد السعودية في منظمات حقوق الإنسان و ما يسمى العبودية الحديثة.

نظرة الحكومة

نظرت الحكومة إلى ملف الوافدين على أنه ملف معقد، إذ أنها تحتاج تواجدهم بشكل كبير و في نفس الوقت يؤثر على اقتصادها و مكونها الاجتماعي و يخفض من عجلة التنمية البشرية الحقيقية المعتمدة على تنمية خبرات الإنسان حتى وصوله لدرجة الفاعلية و الإنتاج المطلوبين، فقامت بجهود كبيرة للوصول إلى سياسات تحد فيها من تدفق الوافدين بدرجات معينة و التخلص من الوافدين الذين لا يلبون احتياج السعودية في هذه المرحلة التنموية و الاقتصادية، و أيضا بوضع سياسات جديدة تعطي قابة أكبر على التدفقات المالية خارج المملكة، و زادت على ذلك سياسات اعتمدت على الحرص في تمكين المواطنين من الحصول على الخبرة اللازمة لمزاولة العمل و الدخول في سوق العمل و المشاركة في تنمية العجلة الاقتصادية.

السياسات

عملت الحكومة على مجموعة من السياسات التي تم العمل عليها في عدد من الوزارات، فتم البدء على تضييق سبل استقدام الوافدين و رفع متطلبات الاستقدام، و جعل المتطلبات أكثر انتقائية، ثم تم العمل على برامج لتسجيل العاطلين و دعمهم حتى يحصلوا على وظيفة و يصبحوا مؤهلين لسوق العمل و كسب الخبرة، ثم قاموا بالعمل على ما يسمى التوطين أو سعودة الوظائف و هو عبارة عن وضع نسب معينة في وظائف محددة يجب أن يكونوا من المواطنين، و يتم حساب هذه الأرقام بشكل استباقي عن طريق معرفة أعداد الخريجين لضمان أن تكون الوظائف الشاغرة مناسبة لأعداد الخريجين، و تم الاستمرار على نهج معين بحيث كل فترة يعلن عن قائمة بالوظائف التي تم توطينها، ثم تم العمل على الزام الشركات بالدفع عن كل موظف وافد رسوم معينة و هي تذهب لدعم العاطلين عن العمل، و أيضا تم إلزام كل وافد بدفع رسوم إضافية على المرافقين أو أعضاء العائلة المتواجدين معهم داخل السعودية، و تم العمل أيضا على أنظمة من قبل وزارة العمل تدعم أكثر حقوق العاملين بحيث تعطيهم القدرة على تحصيل حقوقهم و تعريفهم بها عن طريق تطبيقات على الهاتف أو اتصال على الخط الساخن مما أدى إلى رفع جودة الإنتاج و العمل خوفا من المساءلة، و تم العمل على رفع مستوى الخدمات عن طريق توفيرها الكترونيا، و أيضا تم العمل على خطط دفع تسهل على الوافدين تسديد رسومهم للحكومة، و تعمل الآن المملكة على إلغاء نظام الكفالة و استبداله بنظام تعاقدي بين الوافد و الشركة أو صاحب العمل بحيث يتيح الفرصة لكلا الطرفين بحرية التحرك، و جعل السعودية بيئة جاذبة لأصحاب الخبرات و الذي كان نظام الكفالة يضيق عليهم أو على قدومهم، و تواجد أصحاب الخبرة من مختلف الجنسيات يساهم في كسب المواطن خبرات مختلفة و متعددة أكثر من ذي قبل مع نظام التعاقد، بالإضافة إلى العمل على أنواع مختلفة من الإقامات الجاذبة للمستثمرين للاستثمار في السوق السعودي و الذي يتميز بالقوة الشرائية العالية.

بين النظرية و التطبيق

مع سعي المملكة إلى الاعتماد بشكل أكبر على مواطنيها و الحرص على استبدال أو عدم استقرار الوافدين فيها لفترت طويلة حتى تتوفر دماء جديدة و خبرات متعددة قد تفيد المواطنين بمعرفتها، يبقى التطبيق يحتاج إلى وقت أكبر و تغيير أعمق من ناحية التفكير و الوعي للمواطن و هذا ما يحاولون العمل عليه، حتى يتمكن المواطن من سد الفراغ الذي يتركه الوافد و الذي يرضى بالقليل و احتياجاته المعيشية أبسط من المواطن و أمله أقرب في الحصول على أي شيء بخلاف المواطن الذي قد يكلف الدولة مصاريف تعلمية و تدريبية و دين داخلي حتى يوفر الرفاهية لنفسه و هذا الأمر يترك عدد لا بأس به من الوظائف التي سيصعب على الحكومة توطينها، حتى مع الوظائف عالية المرتبة يصعب توطينه بشكل كامل إذ أن الطلب عالي جدا، و يوجد الكثير من التجاوزات التي تحصل في القطاع الخاص خصوصا بسبب الفساد أو نقص الكفاءة في المواطنين أو صعوبة إيجادهم، فتضطر المنشأة إلى مخالفة القانون، و حتى لا نكون مفرطي المثالية نفالطمع و التفكير في توفير بعض المصاريف مما يقود البعض إلى عدم الاستعانة بالمواطنين، لا يمكن غض النظر عن الشركات العالمية التي تحصل على امتيازات لا يحصل عليها غيرهم من ناحية أعداد التوطين و ذلك يتم من أجل جذب هذه الشركة لجعل مقرها الرئيسي في الشرق الأوسط في السعودية و ليس الإمارات مثلا، حتى تتمكن السعودية من تحقيق رؤيتها 2030 و تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر دخل أساسي للدولة و تنويع مصادر الدخل.

في النهاية لا يمكن أن نتجاهل هذه المشكلة و التي تؤثر على جميع المتواجدين في المملكة مواطنين و وافدين و الجميع يلعب دور أساسي طريقة التعامل مع هذه السياسة و تغييرها أو التعديل عليها أو تطبيقها أو تجاهلها، و تحاول جميع الجهات أن تحافظ على نوع من التوازن حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة لأسباب أو عثرات صغيرة لم تكن في الحسبان.

- المنظمات الدولية  
أو أي مؤسسة أو جهة أخرى دور في وضع هذا الموضوع ضمن أجندة الحكومة.